

## موجز المقالات

### الحالة القانونية لشرط عدم النفقة في النكاح الدائم

- على أكبر إيزدى فرد (أستاذ بجامعة مازندران)
- محمد المحسنى دهكلانى (أستاذ مساعد بجامعة مازندران)
- رزاق الأديبى فيروزجايبى (ماجستير بفرع الفقه ومبادئ القانون الإسلامى)

لا مجال للشكّ في أنّ نفقة الزوجه في النكاح الدائم على الزوج، وهذا على أساس المادّة ١١٠٦ من القانون المدنى. ومشهور الفقهاء والقانونيين أنّ مستندات هذا الإلزام هي «أمر الشارع بكون الزوج مكلفاً»، «حكم النفقة غير ترخيصي» و«كون قانون النفقة أمرياً». وبالتالي، اشتراط إسقاط النفقة في النكاح الدائم شرط مخالف لمقتضى عقد النكاح وشرط مخالف للشرع وكذلك نموذج لإسقاط ما لم يجب وهذا يخالف مع ترخيصية ماهية النفقة وكونها أمرياً. إضافة إلى ذلك، للقائلين ببطان هذا الشرط خلاف آخر وهو في مآل ونتيجة هذا الشرط؛ فطائفة منهم قالوا ببطان العقد (كون الشرط مبطلًا للعقد) ولكن كثير منهم ارتأوا عدم بطان العقد (كون الشرط باطلاً غير مبطل للعقد). الدراسة التي بين يدي القارئ مع عدم قبول البراهين القائلين بفساد هذا الشرط، عرضت مؤيّدات على صحّة وجهة نظرها ومعوّلة على مبدأ حاكمية الإرادة كقاعدة عقلية وشرعية استنبطت صحّة هذا الشرط.

**المفردات الرئيسية:** شرط إسقاط النفقة، عدم النفقة، الحق والحكم، القانون الأمري.

### الفقه المدنى في نهج البلاغة

- محسن جهانگیری (أستاذ مساعد بالجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية)
- على الخياط (أستاذ مساعد بالجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية)
- محمد حسن القاسمى (طالب بمرحلة الدكتوراه بفرع علوم القرآن والحديث)

إنّ كتاب نهج البلاغة الذي يشمل الكلمات الثمينه والقيمه لأمر المؤمنين (عليه السلام) منذ كتابته بقلم السيد الرضى (عليه السلام) في المنتصف الثاني من القرن الرابع لفت الانتباه الكثيف للعلماء والمفكرين من مختلف الحقول العلميه الإسلاميه. ولقد استفاد الأدباء والمتكلمون من هذا البحر الذي يحتوى على معارف أهل البيت (عليهم السلام) ولعلّ الطائفة التي لم تحظّ منها حظاً وافراً هم الفقهاء وخاصّة

المتقدمون منهم، فهؤلاء هم الذين ما خاضوا هذا الكتاب القيم في إثبات مسائلهم الفقهيّة ومن جملتها الفقه المدنيّ خوضاً يليق بهذا الكتاب. لذل، نحن في هذه الدراسة نحاول أن ندافع عن هذا الكتاب كمصدر فقهيّ هامّ وضمن مناقشته عدد من المسائل الفقهيّة معوّلة على نهج البلاغة، نرى الفقهاء والباحثين أنّه لزامٌ عليهم أن يرجعوا إلى هذا المصدر القيم والفاخر في استنباطاتهم الفقهيّة وخاصّة الفقه المدنيّ. وحيث أنّ المباحث المتعلّقة بالفقه المدنيّ المذكورة في نهج البلاغة كثيرة جدّاً، فنحن في دراستنا هذه، اقتصرنا على ذكر نماذج موجزة منها، كما درّسنا في كلّ موضع أقوال الفقهاء ونمط الاستدلال بنهج البلاغة في إثبات القضايا المذكورة.

**المفردات الرئيسيّة: الفقه المدنيّ، نهج البلاغة، الاحتكار، شرائط القاضي، الإقرار.**

## دراسة صحّة القبض في سوق البورصة

□ حسين الناصريّ المقدّم (أستاذ مشارك بجامعة فردوسي بمشهد)  
□ داريوش بخرديان (عضو الهيئة التدريسيّة بجامعة ياسوج)  
□ أردوان أرزنك (عضو الهيئة التدريسيّة بجامعة الإمام الخمينيّ الدوليّة بقزوين)

يبدو أنّه في كثير من المعاملات التي تجري في سوق البورصة لا يتمّ أيّ نوع من القبض إطلاقاً. وهي هنا عدد من الفقهاء لم يجوّزوا «بيع ما لم يقبض» وحكموا بعدم صحّته. ونحن في المادة الراهنة لقد عالجتنا وناقشنا نقاشاً موسّعاً وشاملاً لمفهوم القبض وحكمه في سوق البورصة. وبعد تحليل الأدلّة الأحكام من وجهة نظر فقه الإماميّة ومعالجة معلومات ومعطيات الدراسة الراهنة وإنعام النظر في إمكان انطباق المعاملات الواقعة في الفقه وكونها شبيهة بالمعاملات الواقعة في سوق البورصة ومن ثمّ ذكرنا حكمها الفقهيّ. وبعد تطبيق معاملات سوق البورصة على المعاملات الفقهيّة ودراسة الأدلّة وبناءً على المتفاهم العرفيّ، وصلنا إلى أنّ المعاملات الواقعة بهذا النمط جائزة ظاهراً. مع أنّه من الممكن أن تتحقّق هذه المعاملات في إطار السلف الموازي والصلح أو الوديعة والتي كلّها صحيحة شرعاً.

**المفردات الرئيسيّة: سوق البورصة، القبض، السلف، الاستصناع، المعاملات المقبلة.**

## التمويل عبر تأسيس مؤسّسة لوقف النقود

□ تقى الإبراهيميّ السالاريّ (أستاذ مساعد بجامعة فردوسي بمشهد)

□ السيد محمد السيد الحسيني (ماجستير بفرع العلوم الاقتصادية)

□ السيد مهدي التريمانى زمان آبادى (طالب بمرحلة الدكتوراه بفرع الفقه ومبادئ القانون الإسلامى)

يتركز إلى أسماعنا ومنذ فترات طويلة في بلادنا إيران، الحديث عن تنوع سوق رأس المال وأنواع المؤسسات المالية لتوسيع وتنمية التمويل والاستثمار. ولقد أسس في الغرب وفي الشرق البعيد في هذا المجال صندوق وقف للنقود بهدف دعم المنظمات والصناديق على أمل تنمية الأسواق المالية وازدهار التمويل. المقالة الحالية تهدف وبعد دراسة إمكانيه وقف النقود من وجهة نظر الشرعية إلى البحث عن استعداد وإمكان إبداع الآليات المالية الإسلامية عبر تشييد وتنشيط مؤسسه لوقف النقود ثم التمويل في سبيل التأمين المالى للعقود الإسلامية. وفي الأخير معاينة أثرها على تقليص مستوى الفقر في البلاد. والمنهج الذى انتهجته الدراسة الراهنة هو التحليل النظرى المعول على المصادر الداخلية والأجنبية المعتمدة وكذلك أخذ أجوبة الاستفتاءات المطروحة في هذا الصعيد عن مكتب المراجع الدينية للتقليد. كما تجدر الإشارة إلى أن الثمار الحاصلة عن هذه الدراسة تعرب عن أنه إذا استخدم وقف النقود في إيران كأحد الآليات المالية وناظرة إلى الحلول المذكورة من جانب باحثى الدراسة الحالية، فمن المأمول أن تستغل الأموال والنقود الموقوفة كمصدر أساس لرفع مستوى التمويل وذلك سيتم في إطار أنواع العقود الإسلامية والقانونية ثم استهلاك الربح الحاصل عن هذه الاستثمارات في برامج محو وإزاحة الفقر. فلنا أن نرى بوضوح أن لها دوراً هاماً في تخفيض مدى الفقر في المجتمع.

**المفردات الرئيسية: الوقف، وقف النقود، التمويل، التنمية، الفقر.**

## الوقف نموذج بارز لإيقاع المملك

□ السيد محمد صادق الطباطبائي (أستاذ مساعد بجامعة إصفهان)

□ عادل برنيان جوى (طالب بمرحلة الدكتوراه بفرع الفقه والقانون الخاص)

الوقف سنة حسنة ومكانته الهامة لا تختص بالإسلام فقط بل توجد آثار هذه السنة في الأديان السماوية الأخرى. ويعتبر الوقف أحد الأعمال القانونية التي اختلف القانونيون في كونه عقداً أو إيقاعاً. أضف إلى ذلك، ههنا خلاف آخر في كون القبض شرطاً لصحة الوقف أو للزومه. فالبعض يرى أن مال الموقوفة ملك لله سبحانه وتعالى والبعض الآخر يعتقد كونه ملكاً للموقوف عليهم. فإذا لم يكن القبول والقبض شرطين لتحقيق الوقف وكانت ملكية الوقف

للموقوف عليهم، فيامكاننا أن نرى الوقف نموذجاً من إيقاع المملك. وعندما نراجع آراء الفقهاء في هذا المجال يظهر لنا أن القبول لا يجب في الوقف كما لا يعتبر القبض من شروط لزوم الوقف أيضاً. وعليه إذا سلّمنا نقل العين الموقوفة إلى اللّٰه تعالى أو كون الوقف فكاً للملك، فتدخل منافع العين الموقوفة في كلا الحالين دون أدنى ريب، إلى الموقوف عليهم. مع أن المشهور يرى أن ملكية العين والمنافع كلاهما للموقوف عليهم. فلا بأس لنا أن نعدّ الوقف إيقاع المملك قطعاً.

**المفردات الرئيسية: الوقف، العقد، الإيقاع، ملكية العين الموقوفة، إيقاع المملك.**

## دراسة مقارنة للكلّي في الذمة والعين المعيّنة في الفقه والحقوق (ميزاتهما وآثارهما)

- السيّد على دلبري (أستاذ مساعد بالجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية)
- فرزاد بهشتي توندری (طالب بمرحلة الماجستير بفرع القانون الخاص)

تنقسم الأموال في الفقه إلى أقسام مختلفة والقانون المدني مقتفياً للفقه يذكر للأموال تقسيمات منوعة وأحد هذه التقسيمات تقسيم المال إلى العين المعيّنة والكلّي في المعين والكلّي في الذمة. وتجدر الإشارة إلى أن المقنن لم يصرّح على هذا التقسيم في الباب الأول من القانون المدني (الأموال) ولكن أخذ هذا المفهوم من المواد المختلفة التي وردت بصفة عامّة في باب البيع من القانون المدني. وحيث أن نقل الملكية يتم عبر أحد الصور المذكورة أعلاها ولما تكمل دراسة مستقلة بعد في الفقه والحقوق حول مناقشة هذا التقسيم والآثار المترتبة عليه، مسّت الحاجة إلى بحث شامل في هذا الحقل. الدراسة الراهنة وضمن استخدام الأسلوب الوصيفي - التحليلي رمت في البداية إلى بيان مفهوم العين المعيّنة والكلّي في المعين والكلّي في الذمة، ثم أشارت إلى آثار هذا التقسيم في المواضيع المختلفة. كما أتضح من مطاوى البحث أن لكل من العين المعيّنة والكلّي في الذمة خصائص وميزات خاصّة ويلحق الكلّي في المعين إلى العين المعيّنة.

**المفردات الرئيسية: الكلّي في الذمة، العين المعيّنة، الكلّي في المعين، نقل الملكية.**

## الشروط المبطله الملحوظه فى الماده ٢٣٣ من القانون المدنى وإمكان توسيع نطاقها

- السيد محمد مهدي القبولى درأفشان (أستاذ مشارك بجامعة فردوسى بمشهد)
- أمير يوسف ثانى (طالب بمرحلة الماجستير بفرع القانون الخاص)

المشرع الإيرانى تبعاً لفقهِ الإمامية يذكر فى المادة ٢٣٣ من القانون المدنى أن الشرط الذى مخالف لمقتضى العقد وكذلك الشرط المجهول الذى يستلزم الجهل به الجهل بالعوضين، كلاهما من الشروط الباطلة والمبطله للعقد. والسؤال الذى نواجهه فى هذا المجال أولاً، تعيين مفهوم ومبنى مبطلية هذه الشروط وثانياً، إمكان تسرية الشروط المبطله إلى شروط غير مندرجه فى المادة المذكورة. واستنتج البحث الراهن عبر دراسة فقهية قانونية وكذلك معالجة ومناقشة وجهات نظر الفقهاء والقانونيين المذكورة فى هذا الحقل، إن الشرط الذى مخالف لذات مقتضى العقد هو كل شرط ينافى مع جوهره العقد وماهيته (الأمر الذى يمكن استنباطه من خلال التعاريف القانونية للعقود المعينه وكذلك مدلول الإرادة الإنشائية لطرفى العقد والعرف المتعارف للعقود). كما تجدر الإشارة إلى أن الشرط المجهول إنما يوجب الجهل بالعوضين حينما تعلق بأوصاف العوضين وشرائطهما أو حكم العرف بأن هذا النوع من الجهل يؤدى إلى الجهل بالعوضين. وأما مبنى بطلان الشروط المذكورة ومبطليتها هو الإخلال بشرائط العقد وأركانه الأساسية. وفى نهاية المطاف أثبتنا إمكان تسرية الشروط الباطلة والمبطله إلى أخرى الشروط التى توجب الإخلال بأركان العقد.

**المفردات الرئيسية:** الشرط ضمن العقد، الشرط الباطل، الشرط المبطل، مقتضى ذات العقد، الشرط المجهول، الفقه المدنى، القانون المدنى.

## الأدلة الفقهية لكتابة الدين؛ نقداً ودراسةً

- حميد مسجدرائى (أستاذ مساعد بجامعة سمنان)
- خالد نبى نيا (طالب بمرحلة الدكتوراه بفرع الفقه ومبادئ القانون الإسلامى)

نحن نشاهد إلى جانب التأكيدات الكثيرة التى قام بها القرآن الكريم، اعتبر فقهاء الإمامية الآية ٢٨٢ من سورة البقرة المباركة وكذلك شتى الروايات الواردة فى ذلك، دليلاً على اعتبار كتابة

الدِّينَ وِجَّتِهَا وَعَلِيهِ قَالُوا بِاعْتِبَارِ كِتَابَةِ الدِّينِ كَسُنْدِ لَهُ حِجَّتِهِ. مِنْ جَانِبٍ آخَرَ، نَرَى عِدَّةً مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ خَالَفُوا ذَلِكَ وَقَالُوا بِعَدَمِ كِفَايَةِ الْأَدْلَةِ عَلَى هَذَا الْمَدْعَى، فَإِنَّهَا قَاصِرَةٌ عَنِ اثْبَاتِ حِجَّتِهِ كِتَابَةَ الدِّينِ. الدِّرَاسَةُ الْحَالِيَّةُ تَهْدَفُ إِلَى دِرَاسَةِ الْمَوْضُوعِ الرَّوَائِيَّةِ وَطَرَحَ عِدَّةٌ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ وَالْمُنَاقَشَاتِ الْجَائِيَّةِ فِي هَذَا الصَّعِيدِ ثُمَّ نَقَدَ هَذِهِ الْإِشْكَالَاتِ وَتَفْنِيدَهَا وَمَنَعَ أَدْلَتَهُ مَخَالَفِي حِجَّتِهِ كِتَابَةَ الدِّينِ. وَفِي نَهَائِهِ الْجَوْلُ وَصَلْنَا إِلَى حَصِيلَتِهِ وَهِيَ أَنَّ الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ أَعْلَاهَا وَالرَّوَايَاتِ الْوَارِدَةَ فِي هَذَا الْبَابِ، تَدُلُّ كُلُّهَا دَلَالَةً تَامَّةً عَلَى اعْتِبَارِ السُّنْدِ الْمَكْتُوبِ كَأَحَدِ الْأَدْلَةِ الَّتِي تُثَبِّتُ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ. وَعَلَيْهِ، كَافَّةُ الْإِشْكَالَاتِ وَالتَّسَاؤُلَاتِ الْوَارِدَةَ، غَيْرَ مَسْمُوعَةٍ وَالْإِجَابَةُ عَنْهَا سَهْلَةٌ يَسِيرَةٌ.

**المفردات الرئيسية: السند، الدِّين، البيئته، الكتابة.**